صـندوق الـنقد الـعربي

ARAB MONETARY FUND

النشرة الشهرية لأسواق المال العربية

العدد 66

مايو 2026

صندوق النقد العربي

قائمة المحتويات

- ملخص تنفيذي
- تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية
- التغير الشهري في مؤشرات الأداء
- تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية
- مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية
- مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية بالمقارنة مع الأسواق المتقدمة والناشئة
- إضاءات على أسواق المال

ملخص تنفيذي

- سجلت أسواق المال العربية أداءً متبايناً خلال شهر مايو 2026، حيث شهد المؤشر المركب لصندوق النقد العربي استقراراً نسبياً، مسجلًا تراجعاً طفيفاً بنحو 0.05 في المائة، في ظل ارتفاع مؤشرات ثماني بورصات عربية، مقابل تراجع ست بورصات، مقارنةً بتحسن أكثر وضوحاً في معظم الأسواق المالية المتقدمة، كما اتسق أداء البورصات العربية جزئياً مع الأداء المتباين في الأسواق الناشئة خلال نفس الفترة.

- تصدرت بورصة تونس الأسواق العربية الصاعدة بارتفاع بلغ نحو 10.04 في المائة، تلاها سوق دمشق للأوراق المالية بنحو 7.99 في المائة، ثم بورصة عمّان والبورصة المصرية وبورصة الدار البيضاء بارتفاعات بلغت نحو 3.46 و1.73 و1.57 في المائة، على التوالي. في المقابل، شملت التراجعات بورصات مسقط والعراق والسعودية وأبوظبي والكويت ودبي.

- تراجعت القيمة السوقية لأسواق المال العربية بنحو 0.31 في المائة، لتبلغ نحو 4.42 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بنحو 4.43 تريليون دولار أمريكي في نهاية أبريل 2026، بانخفاض يقارب 13.72 مليار دولار أمريكي. وجاء هذا التراجع رغم ارتفاع القيمة السوقية في إحدى عشرة بورصة عربية، بما يعكس تأثير الأسواق ذات الوزن النسبي الأكبر، ولا سيما السوق المالية السعودية وبورصة الكويت.

- سجلت قيمة التداولات تراجعاً واضحاً بنحو 26.42 في المائة، لتبلغ نحو 76.95 مليار دولار أمريكي، مقابل نحو 104.58 مليار دولار أمريكي في نهاية أبريل 2026، بانخفاض يقارب 27.63 مليار دولار أمريكي. ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى انخفاض التداولات في الأسواق الأكبر وزناً، ولا سيما البورصة المصرية والسوق المالية السعودية، إلى جانب أسواق أبوظبي ودبي ومسقط والكويت وقطر.

- ارتفع إجمالي أحجام التداول بنحو 80.82 في المائة خلال شهر مايو 2026، إلا أن هذا الارتفاع لم يكن واسع النطاق، إذ سجلت أربع بورصات عربية فقط ارتفاعاً في عدد الأوراق المالية المتداولة، مقابل تراجع إحدى عشرة بورصة. وتصدر سوق العراق للأوراق المالية الارتفاعات بنسبة بلغت نحو 297.06 في المائة، تلاه بورصة فلسطين بنحو 115.55 في المائة.

- خارجياً، كان أداء الأسواق المالية العربية أقل نمواً من أداء الأسواق المتقدمة، حيث ارتفع مؤشر نيكاي بنحو 11.88 في المائة، وناسداك بنحو 8.36 في المائة، ومؤشر مورغان ستانلي للأسواق المتقدمة بنحو 6.76 في المائة، وستاندرد أند بورز 500 بنحو 5.15 في المائة. كما تباين أداء الأسواق الناشئة، مع ارتفاع مؤشر آسيا بنحو 11.92 في المائة وأوروبا بنحو 3.39 في المائة، مقابل تراجع مؤشر أمريكا اللاتينية بنحو 4.67 في المائة، والدول العربية بنحو 1.13 في المائة.

- تراجعت أسعار النفط على أساس شهري خلال مايو 2026، حيث انخفض خام برنت بنحو 19.3 في المائة ليصل إلى نحو 92.1 دولار أمريكي للبرميل، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 16.9 في المائة ليبلغ نحو 87.4 دولار أمريكي للبرميل. وفي الوقت نفسه، أبقى تثبيت أسعار الفائدة كلفة التمويل مرتفعة نسبياً، بما حدّ من الدعم المباشر لأسواق الأسهم، خاصةً القطاعات الأعلى اعتماداً على الاقتراض.

- بشكل عام، يعكس أداء شهر مايو 2026 تبايناً واضحاً في أسواق المال العربية، حيث تراجع المؤشر المركب والقيمة السوقية وقيمة التداولات، مقابل ارتفاع إجمالي أحجام التداول نتيجة تحركات مركزة في عدد محدود من الأسواق. ويشير ذلك إلى أن الأداء ظل انتقائياً ومرتبطاً بحركة السيولة، وجني الأرباح، ووزن الأسواق والقطاعات القيادية، إلى جانب تأثير أسعار النفط، وتثبيت أسعار الفائدة، وحالة عدم اليقين التجارية والجيوسياسية.

تطور مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

سجل **المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية** استقراراً نسبياً في نهاية شهر مايو 2026 مسجلًا تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.05 في المائة، في ظل تباين أداء الأسواق المالية العربية، حيث انخفضت مؤشرات ست بورصات عربية مدرجة في قاعدة البيانات، مقابل ارتفاع أداء ثماني بورصات عربية.

الأداء الإيجابي

- تصدرت بورصة تونس قائمة الأسواق الصاعدة، مسجلةً نمواً بلغ نحو 10.04 في المائة، تلاها سوق دمشق للأوراق المالية بارتفاع قدره 7.99 في المائة، ثم بورصة عمّان بنسبة 3.46 في المائة، والبورصة المصرية بنحو 1.73 في المائة، وبورصة الدار البيضاء بنسبة 1.57 في المائة.
- حققت بورصات قطر وفلسطين والبحرين ارتفاعات بنحو 0.64 و0.37 و0.35 في المائة، على التوالي.

الأداء السلبي

- شملت التراجعات خلال شهر مايو 2026 ستة أسواق مالية عربية، حيث سجلت بورصة مسقط انخفاضاً بنحو 7.32 في المائة، تلتها سوق العراق للأوراق المالية بنحو 2.47 في المائة، ثم السوق المالية السعودية بنحو 0.98 في المائة، وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 0.79 في المائة، وبورصة الكويت بنحو 0.51 في المائة، وسوق دبي المالي بنحو 0.15 في المائة.

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

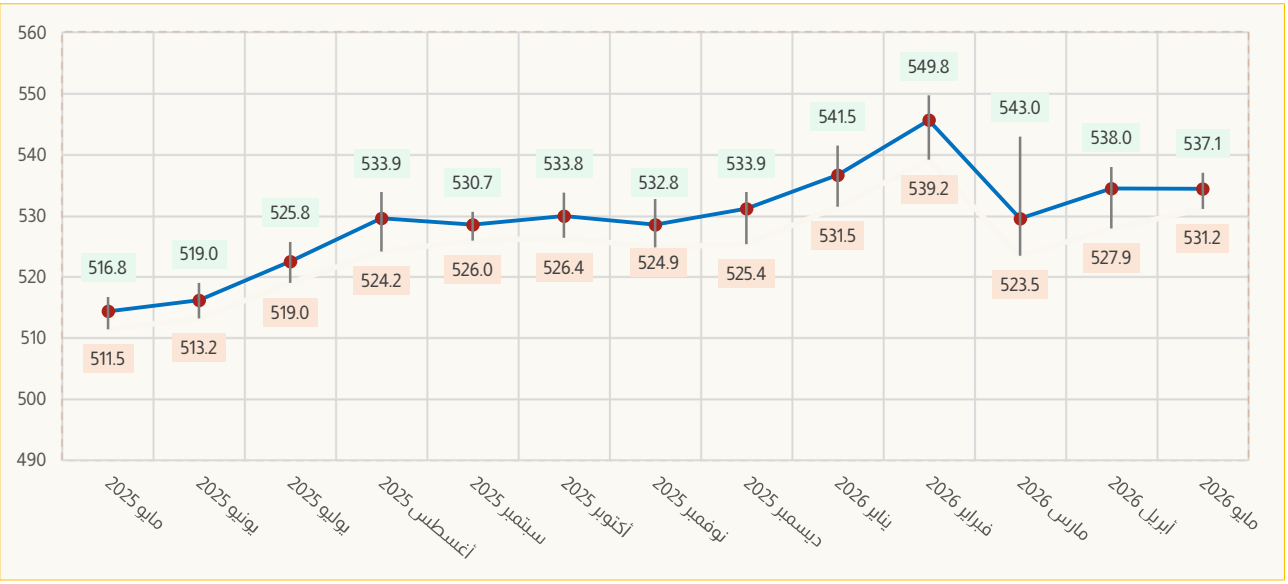

مؤشر صندوق النقد العربي المُركب لأسواق المال العربية

يقوم صندوق النقد العربي منذ عام 1995 باحتساب مؤشر مركب يقيس تطور أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة، علاوةً على احتساب مؤشر خاص بكل سوق. يتم ترجيح المؤشرات بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش (Paasche Index) المتسلسل، والمحتسبة بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. كما يتم تحديث عينة الشركات المدرجة في المؤشر بشكل دوري، بما يعكس التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أي من الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية. يضم المؤشر حالياً ستة عشر سوقاً مالية عربية.

التغير الشهري في مؤشرات الأداء

التغير الشهري في مؤشرات أسواق المال العربية

القيمة السوقية -0.31%

قيمة التداول -26.42%

حجم التداول 80.82%

التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسواق المتقدمة

ستاندرد آند بورز 5.15%

نيكاي 11.88%

فوتسي 0.92%

مورجان ستانلي 6.76%

كاك 40 0.84%

ناسداك 8.36%

داو جونز 2.78%

التغير الشهري في مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة

اسيا 11.92%

أوروبا 3.39%

امريكا اللاتينية -4.67%

الدول العربية (مؤشر مركب) -1.13%

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

سجلت **الأسواق المالية العربية** خلال شهر مايو 2026 أداءً متبايناً، مقارنةً بالتحسن الذي شهدته معظم الأسواق المالية المتقدمة، وبما يتسق جزئياً مع تباين أداء الأسواق الناشئة خلال نفس الفترة. شهد المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية استقراراً نسبياً ليسجل تراجعاً طفيفاً بنحو 0.05 في المائة، في ظل تباين أداء الأسواق المالية العربية، حيث ارتفعت مؤشرات ثماني بورصات عربية، مقابل تراجع ستة أسواق مالية.

تفاعلت أسواق المال العربية مع مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي انعكست بدرجات متفاوتة على أداء المؤشرات الرئيسية. في هذا السياق، تصدرت بورصة تونس قائمة الأسواق الصاعدة، مسجلةً نمواً بلغ نحو 10.04 في المائة، تلاها سوق دمشق للأوراق المالية بارتفاع قدره 7.99 في المائة، ثم بورصة عمّان بنسبة 3.46 في المائة، والبورصة المصرية بنحو 1.73 في المائة، وبورصة الدار البيضاء بنسبة 1.57 في المائة. كما سجلت بورصات قطر وفلسطين والبحرين ارتفاعات بنحو 0.64 و0.37 و0.35 في المائة، على التوالي.

في المقابل، شملت التراجعات خلال شهر مايو 2026 ستة أسواق مالية عربية، حيث سجلت بورصة مسقط أعلى تراجع بنحو 7.32 في المائة، بعد ارتفاعات متتالية خلال الشهرين السابقين، بما يعكس جانباً من عمليات جني الأرباح بعد المكاسب السابقة، إلى جانب ضغوط بيع وتراجع في مستويات السيولة. كما تراجع سوق العراق للأوراق المالية بنحو 2.47 في المائة، والسوق المالية السعودية بنحو 0.98 في المائة، وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 0.79 في المائة، وبورصة الكويت بنحو 0.51 في المائة، وسوق دبي المالي بنحو 0.15 في المائة.

على **الصعيد الداخلي**، عكس أداء الأسواق المالية العربية خلال شهر مايو 2026 تحسناً نسبياً نتيجة تركز المكاسب في عدد من الأسواق، وفي مقدمتها تونس ودمشق وعمّان، مقابل ضغوط أوضح قللت ارتفاع مؤشرات الأداء الرئيسية في مسقط والعراق وعدد من الأسواق الخليجية. ويشير ذلك إلى أن الأداء الإيجابي لم يكن واسع النطاق، بل ظل انتقائياً ومرتبطاً بدرجة أكبر بحركة السيولة، وضغوط البيع، وجني الأرباح، واختلاف وزن القطاعات القيادية داخل كل سوق.

كما أظهرت مؤشرات السيولة تراجعاً واضحاً خلال الشهر، حيث انخفضت قيمة تداولات أسواق المال العربية بنحو 26.42 في المائة، لتبلغ نحو 76.95 مليار دولار أمريكي، مقابل نحو 104.58 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر أبريل 2026. وجاء ذلك نتيجة تراجع مستويات التداول في عدد من الأسواق ذات الوزن النسبي الأكبر في إجمالي قيمة التداول، خاصة البورصة المصرية والسوق المالية السعودية، إلى جانب تراجع التداولات في أسواق أبوظبي ودبي ومسقط والكويت وقطر. لذلك، فإن ارتفاع بعض المؤشرات العربية خلال الشهر لا يعكس بالضرورة تحسناً واسعاً في عمق السيولة، بقدر ما يعكس تحركات سعرية انتقائية في عدد من الأسواق.

وفيما يتعلق بالقيمة السوقية، تراجعت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال العربية بنحو 0.31 في المائة، لتبلغ نحو 4.42 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بنحو 4.43 تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر أبريل 2026. وقد جاء هذا التراجع رغم ارتفاع القيمة السوقية في غالبية الأسواق العربية، إذ سجلت إحدى عشرة بورصة عربية ارتفاعاً في قيمتها السوقية، مقابل تراجع في أربع بورصات عربية. ويعكس ذلك أن الانخفاض الكلي لم يكن واسع النطاق، بل جاء نتيجة تراجع أسواق ذات وزن نسبي كبير في إجمالي القيمة السوقية العربية، وفي مقدمتها السوق المالية السعودية وبورصة الكويت.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

أما على **الصعيد الخارجي**، فقد تأثرت الأسواق المالية العربية بدرجات متفاوتة بالتطورات الاقتصادية والمالية العالمية خلال شهر مايو 2026، حيث ظلت المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط عاملًا ضاغطاً على توجهات المستثمرين خلال شهر مايو 2026، عبر تأثيرها غير المباشر على تدفقات المحافظ الاستثمارية، وأسعار النفط، وتكاليف الشحن، وتوقعات السياسة النقدية، بالتزامن مع استمرار التوترات التجارية وتثبيت أسعار الفائدة.

فعلى مستوى **التوترات التجارية**، شهدت المسارات التفاوضية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تطوراً نسبياً، مع الانتقال من إدارة الخلافات التجارية القائمة إلى تفاهمات أولية أكثر تحديداً. غير أن هذه التطورات لم تؤد إلى إنهاء حالة عدم اليقين التجاري بصورة كاملة، في ظل استمرار التحقيقات المرتبطة بالطاقة الإنتاجية الفائضة، واستمرار المسارات التفاوضية المرتبطة بمراجعة اتفاقية الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا. وبالنسبة للأسواق العربية، ظل الأثر المباشر لهذه التطورات محدوداً نسبياً، نظراً لانخفاض ارتباط معظم الأسواق العربية بسلاسل التصنيع العالمية مقارنةً ببعض الأسواق الناشئة، بينما ظهر الأثر بصورة غير مباشرة من خلال قنوات الإقبال على المخاطر، وأسعار الطاقة، وتكاليف الاستيراد، وحركة رؤوس الأموال.

كما ظلت تطورات **سوق النفط** أحد العوامل المؤثرة في توجهات المستثمرين في عدد من الأسواق العربية، خاصةً في الدول المصدرة للطاقة. فقد تراجعت أسعار النفط على أساس شهري خلال مايو 2026، حيث انخفض خام برنت بنحو 19.3 في المائة مقارنةً بمستويات نهاية أبريل، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 16.9 في المائة. ورغم ذلك، بقيت الأسعار أعلى من مستويات نهاية فبراير 2026، بما ساعد على الحد من الأثر السلبي للتراجع الشهري. وفي هذا السياق، ضغط تراجع أسعار النفط على زخم أسهم الطاقة والمواد الأساسية في بعض الأسواق المصدرة للطاقة، كما أثر على توقعات المستثمرين بشأن الإيرادات الحكومية والإنفاق العام، وهي عوامل تنعكس بدورها على القطاعات المرتبطة بالنشاط المحلي، خاصة قطاعات البنوك والعقارات والخدمات.

وفيما يتعلق **بالسياسة النقدية**، استمر النهج الحذر للبنوك المركزية خلال شهر مايو 2026، حيث أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وبنك اليابان أسعار الفائدة دون تغيير. وقد انعكس ذلك على الأسواق من خلال بقاء أثر السياسة النقدية عاملًا يحد من ارتفاع أسعار الأسهم، بدلًا من أن يكون عاملًا داعماً مباشراً للصعود. فاستقرار الفائدة دون خفض ساعد على تثبيت توقعات المستثمرين بشأن مسار السياسة النقدية، لكنه لم يخفض كلفة التمويل على الشركات بصورة كافية، ولم يوفر دعماً واضحاً للقطاعات الأكثر اعتماداً على الائتمان، خاصة العقارات والشركات ذات المديونية المرتفعة. في المقابل، بقي أثر التثبيت على البنوك أكثر توازناً، إذ قد تستفيد من بقاء العوائد وهوامش الربحية عند مستويات مرتفعة نسبياً، لكن استمرار الفائدة المرتفعة قد يقلل قدرة الأفراد والشركات على الاقتراض ويرفع احتمالات تأخر بعض المقترضين عن السداد.

ارتفع مؤشر "نيكاي" بنحو 11.88 في المائة، ومؤشر "ناسداك" بنحو 8.36 في المائة، ومؤشر "مورغان ستانلي للأسواق المتقدمة" بنحو 6.76 في المائة، ومؤشر "ستاندرد أند بورز 500" بنحو 5.15 في المائة. كما سجل مؤشر "داو جونز" ارتفاعاً بنحو 2.78 في المائة، ومؤشر "فوتسي" بنحو 0.92 في المائة، ومؤشر "كاك 40" بنحو 0.84 في المائة.

في الولايات المتحدة الأمريكية، كان تحسن أداء المؤشرات الرئيسية مدعوماً باستمرار تماسك القطاعات ذات الوزن المرتفع في المؤشرات، وخاصةً أسهم التكنولوجيا والشركات المرتبطة بالنمو والذكاء الاصطناعي، في ظل تراجع نسبي في بعض مخاطر التصعيد التجاري واستقرار توقعات السياسة النقدية. ومع ذلك، ظل أثر هذا التحسن غير متجانس بين القطاعات، بسبب استمرار حساسية الشركات مرتفعة التقييم لتكلفة التمويل وتوقعات الأرباح.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

وفي اليابان، سجل مؤشر "نيكاي" أداءً قوياً خلال شهر مايو 2026، بما يعكس استمرار دعم الأسهم القيادية ذات الانكشاف الخارجي، خاصة في القطاعات المرتبطة بالتكنولوجيا وأشباه الموصلات وسلاسل توريد الذكاء الاصطناعي. كما ساعد تحسن الإقبال على الأصول عالية المخاطر عالمياً في دعم أداء الأسهم اليابانية مقارنةً بعدد من الأسواق المتقدمة الأخرى.

أما في أوروبا، فقد كان أداء المؤشرات أكثر اعتدالًا مقارنةً بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، حيث حققت مؤشرات "فوتسي" و"كاك 40" مكاسباً محدودةً نسبياً. ويعكس ذلك استمرار تباين الأداء بين القطاعات، في ظل حساسية عدد من الشركات لتوقعات الطلب العالمي، وتكاليف الإنتاج، ومسار التجارة الخارجية، إلى جانب أثر السياسة النقدية على قطاعات البنوك والصناعة والاستهلاك.

وفي السياق ذاته، أظهرت الأسواق الناشئة أداءً متبايناً خلال شهر مايو 2026، حيث ارتفع مؤشر "مورغان ستانلي" للأسواق الناشئة في آسيا بنحو 11.92 في المائة، وفي أوروبا بنحو 3.39 في المائة، بينما تراجع مؤشر أمريكا اللاتينية بنحو 4.67 في المائة، ومؤشر الدول العربية المركب بنحو 1.13 في المائة. وتعكس هذه النتائج استمرار التباين داخل فئة الأسواق الناشئة، حيث استفادت الأسواق الآسيوية بدرجة أكبر من أداء قطاعات التكنولوجيا وأشباه الموصلات، بينما تأثرت بعض أسواق أمريكا اللاتينية والدول العربية بعوامل مرتبطة بأسعار السلع، وتدفقات المحافظ، ومستويات السيولة، وتركيبة القطاعات المدرجة.

بصورة عامة، يشير أداء الأسواق المالية العربية خلال شهر مايو 2026 إلى أن التراجع المحدود في المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لم يكن نتيجة ضعف واسع في جميع الأسواق، بل نتيجة تباين واضح بين أسواق صاعدة وأخرى متراجعة، إلى جانب انخفاض مؤشرات السيولة والقيمة السوقية في بعض الأسواق ذات الوزن النسبي الأكبر. كما يعكس الأداء استمرار تأثر الأسواق العربية بعوامل داخلية، مثل السيولة وجني الأرباح وتحركات القطاعات القيادية، وبعوامل خارجية، أبرزها تراجع أسعار النفط شهرياً، وتثبيت أسعار الفائدة، وبقاء حالة عدم اليقين المرتبطة بالتجارة العالمية والتطورات الجيوسياسية.

على الصعيد الجيوسياسي، ظلت المخاطر المرتبطة بمنطقة الشرق الأوسط عاملًا مؤثراً في توجهات المستثمرين خلال شهر مايو 2026، خاصةً من خلال أثرها على الإقبال على المخاطر وتدفقات المحافظ الاستثمارية، إلى جانب انعكاسها على توقعات أسعار الطاقة وتكاليف الشحن والتضخم. ولا يظهر أثر هذه المخاطر بالضرورة بصورة مباشرة في جميع مؤشرات الأسواق العربية، لكنه ينتقل عبر قنوات غير مباشرة تشمل حركة السيولة الأجنبية والإقليمية، وأسعار النفط، وتوقعات السياسة النقدية. لذلك، شكّلت المخاطر الجيوسياسية عاملًا ضاغطاً على أداء الأسواق، من خلال تداخل أثرها مع التوترات التجارية، وتراجع أسعار النفط، واستمرار تثبيت أسعار الفائدة.

أثر التوترات التجارية والمسارات التفاوضية على أداء الأسواق المالية المتقدمة والعربية

شهدت العلاقات التجارية الدولية المتمثلة في المسارات التفاوضية خلال شهر مايو 2026 تطوراً نسبياً، لا سيما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث انتقل المسار من إدارة الخلافات التجارية القائمة إلى تفاهمات أولية أكثر تحديداً. وقد شملت هذه التفاهمات إنشاء قنوات مؤسسية للحوار التجاري والاستثماري، وبحث ترتيبات مرتبطة بالتعرفة الجمركية، ومعالجة بعض قيود النفاذ إلى الأسواق، إلى جانب ترتيبات مرتبطة بتجارة السلع الزراعية والطائرات وبعض مدخلات سلاسل الإمداد.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

غير أن هذه التطورات لم تؤد إلى إنهاء حالة عدم اليقين التجاري بصورة كاملة، إذ ظلت التفاصيل التنفيذية لبعض التفاهمات قيد المتابعة، في حين واصلت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام أدوات السياسة التجارية والتحقيقات المرتبطة بالطاقة الإنتاجية الفائضة في عدد من القطاعات الصناعية[1]، بما يضغط على الأسعار العالمية ويؤثر في المنافسة والصناعات المحلية. وبالتوازي مع ذلك، تواصلت المسارات التفاوضية المرتبطة بمراجعة اتفاقية الولايات

المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا (USMCA)، مع التركيز على قواعد المنشأ في قطاع السيارات، والصلب والألمنيوم، والأمن الاقتصادي، وبعض القطاعات الصناعية والصحية.

على صعيد الأسواق المالية المتقدمة، انعكست تطورات شهر مايو 2026 على أداء الأسهم من خلال تخفيف جزئي لعلاوة المخاطر المرتبطة بالتصعيد التجاري، خاصة بعد تراجع احتمالات التصعيد المباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وقد ساعد ذلك على تحسين تقييم بعض الشركات ذات الانكشاف الأكبر على التجارة العالمية وسلاسل الإمداد، ولا سيما في قطاعات التكنولوجيا، والصناعة، والنقل، والسلع الرأسمالية. إلا أن هذا الأثر بقي انتقائياً، إذ لم يكن التحسن ناتجاً عن تراجع شامل في مخاطر التجارة العالمية، بل عن إعادة تسعير محدودة لاحتمالات التصعيد. لذلك، استفادت الأسهم الأكثر ارتباطاً بدورة التجارة العالمية من تحسن التوقعات، بينما بقيت الشركات عالية الاستيراد أو المعتمدة على مدخلات إنتاج خاضعة للتعرفة أكثر عرضةً لضغوط هوامش الأرباح وتذبذب التوجيهات المستقبلية للأرباح.

كما حدّ استمرار التحقيقات التجارية والإجراءات القطاعية من اتساع الأثر الإيجابي على مؤشرات الأسهم المتقدمة. فبدلًا من دعم موحد للأسواق، اتخذ الأثر طابعاً قطاعياً وانتقائياً، حيث ركز المستثمرون على قدرة الشركات على تمرير ارتفاع التكاليف إلى المستهلكين، ومرونة سلاسل الإمداد، وحجم الانكشاف على الصين أو على قطاعات الصلب والألمنيوم والمكونات الصناعية. وبناءً على ذلك، كان تأثير التطورات التجارية في شهر مايو عاملًا مساعداً على تخفيف الضغوط السوقية، لكنه لم يلغ مخاطر إعادة تسعير الأسهم إذا عادت التعرفة أو التحقيقات التجارية إلى مسار أكثر تشدداً.

أما في الأسواق الناشئة، فقد انعكس أثر السياسات التجارية على أداء الأسهم بدرجة أكبر من خلال تدفقات المحافظ الاستثمارية، وأسعار صرف العملات وتوقعات الصادرات، وليس فقط من خلال أرباح الشركات المدرجة. فالتفاهمات الأمريكية الصينية ساعدت على تخفيف جانب من الضغوط على الأسواق الأكثر ارتباطاً بدورة التجارة العالمية، لكنها أبقت في الوقت نفسه الفوارق واضحة بين الأسواق. فالاقتصادات القادرة على جذب استثمارات بديلة ضمن إعادة توزيع سلاسل الإمداد[2] قد تستفيد أسهمها الصناعية واللوجستية تدريجياً، في حين تبقى الأسواق الأكثر تعرضاً لتحقيقات تجارية أو مخاطر قيود جديدة عرضة لخصم أعلى في التقييمات، خاصةً إذا ارتبطت تلك المخاطر بقطاعات تصديرية مؤثرة أو بعملات أكثر حساسية لتدفقات رأس المال الأجنبي.

لذلك، بقي أداء الأسهم في الأسواق الناشئة خلال شهر مايو 2026 محكوماً بدرجة كبيرة بالتمييز بين الأسواق والقطاعات، لا بالاتجاه العام للمؤشرات فقط. فالتحسن النسبي في الإقبال على الأصول عالية المخاطر دعّم الأسهم الناشئة عبر تدفقات المحافظ وانخفاض علاوة المخاطر، لكن استمرار التحقيقات التجارية الأمريكية، بما

[1] التحقيقات التجارية: الإجراءات الرسمية التي تقوم بها الدولة من خلال التركيز على قطاعات صناعية محددة، بهدف تقييم ما إذا كانت سياسات أو ممارسات حكومية خارجية لدولة أخرى تؤدي إلى إنتاج يتجاوز الطلب الفعلي أو يحافظ على طاقات إنتاج غير مستدامة.

[2] إعادة توزيع سلاسل الإمداد تعني قيام الشركات أو الدول بتغيير أماكن الإنتاج أو التوريد أو التجميع، بحيث لا تعتمد على دولة أو منطقة واحدة فقط، وذلك بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بالتوترات التجارية أو الجيوسياسية أو ارتفاع التكاليف أو اضطراب النقل والشحن.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

في ذلك ما يرتبط بفيتنام والطاقة الإنتاجية الفائضة، يضع سقفاً لهذا التحسن في الأسواق ذات الانكشاف الصناعي والتصديري المرتفع. وعليه، فإن الأثر على الأسواق الناشئة لا يقرأ باعتباره دعماً عاماً، بل كإعادة توزيع داخل فئة الأصول نفسها بين الأسواق المستفيدة من تحسن التجارة والأسواق المعرضة لمخاطر تنظيمية أو جمركية إضافية.

على صعيد الأسواق المالية العربية، ظل الأثر المباشر للتطورات التجارية العالمية محدوداً نسبياً، لأن معظم الأسواق العربية ليست مندمجة بعمق في سلاسل التصنيع العالمية مقارنةً بالأسواق الآسيوية الناشئة.

إلا أن الأثر غير المباشر على أداء الأسهم ظل مهماً من خلال ثلاث قنوات رئيسية: الإقبال على المخاطر عالمياً، وتوقعات الطلب على الطاقة، وحركة السيولة الأجنبية والإقليمية. ففي الأسواق الخليجية، ينتقل أثر تحسن أو تراجع توقعات التجارة العالمية بصورة أكبر عبر أسعار الطاقة وتقييمات قطاعات البنوك والطاقة والمواد الأساسية، بينما يظهر الأثر في بعض الأسواق العربية غير النفطية من خلال تكاليف الاستيراد، وضغوط التضخم، وحساسية العملات، وقدرة الشركات على حماية هوامش الأرباح.

في هذا الإطار، لا يعد أداء الأسواق المالية العربية في شهر مايو 2026 انعكاساً مباشراً للتطورات التجارية الأمريكية، بل نتيجةً لتفاعل غير مباشر بين تحسن محدود في الإقبال على المخاطر عالمياً من جهة، واستمرار حالة عدم اليقين التجارية والجيوسياسية من جهة أخرى. وهذا يفسر تباين أداء الأسواق المالية العربية، بحسب وزن القطاعات القيادية في كل مؤشر، ومستوى السيولة، واتجاه أسعار النفط، وحجم مشاركة المستثمرين الأجانب. وبذلك، فإن السياسات التجارية العالمية لم تكن محركاً منفرداً لأداء الأسهم العربية، لكنها ظلت عاملًا مؤثراً من خلال تقييم المخاطر وتوجهات المستثمرين في الأسواق والقطاعات المدرجة.

أثر أسعار النفط على الأسواق المالية

شهدت أسعار النفط تراجعاً على أساس شهري خلال شهر مايو 2026، مقابل استمرارها في تسجيل مكاسب على أساس ثلاثة أشهر، حيث انخفض خام برنت بنحو 19.3 في المائة مقارنةً بمستويات نهاية شهر أبريل 2026، ليصل إلى نحو 92.1 دولار أمريكي للبرميل، كما تراجع خام غرب تكساس الوسيط بنحو 16.9 في المائة، ليبلغ نحو 87.4 دولار أمريكي للبرميل. في المقابل، ظلت الأسعار مرتفعة مقارنةً بمستويات نهاية فبراير 2026، حيث سجل خام برنت ارتفاعاً بنحو 25.8 في المائة، وخام غرب تكساس الوسيط بنحو 25.2 في المائة، بما يعكس أن التراجع الشهري لم يلغِ المكاسب المسجلة خلال الأشهر الثلاثة السابقة.

يُعزى هذا التراجع إلى تداخل عدد من العوامل في سوق الطاقة. فمن جهة، ظلت المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، خاصةً بما يرتبط بإمدادات النفط وحركة الشحن عبر الممرات البحرية، وفي مقدمتها مضيق هرمز، مؤثرة ضمن مكونات التسعير. فارتفاع مستوى التوتر في هذه الممرات لا يؤثر فقط على توقعات الإمدادات، بل ينعكس أيضاً على تكاليف الشحن والتأمين، وعلى إقبال المستثمرين على المخاطر وتدفقات المحافظ الاستثمارية نحو الأسواق المرتبطة بقطاع الطاقة. ومن جهة أخرى، ساهم تراجع مخاوف تباطؤ الطلب العالمي، إلى جانب انحسار نسبي في المخاوف المرتبطة بالإمدادات، في تخفيف ضغوط ارتفاع الأسعار، بما حد من بقائها عند مستوياتها المرتفعة المسجلة في نهاية شهر أبريل 2026. وبذلك، فإن تراجع الأسعار خلال شهر مايو لا يعكس زوال المخاطر الجيوسياسية، بقدر ما يعكس إعادة تسعير جزئية لها في ضوء توازنات العرض والطلب.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

على صعيد الأسواق المالية المتقدمة، انعكست تطورات أسعار النفط على أداء الأسهم من خلال قنوات متباينة. فقد ساعد انخفاض الأسعار مقارنةً بنهاية شهر أبريل في تخفيف جانب من ضغوط تكاليف الطاقة والتضخم، بما

قد يدعم أرباح الشركات عالية الاستهلاك للطاقة، مثل شركات النقل والصناعة والسلع الاستهلاكية. في المقابل، حدّ انخفاض الأسعار من تحسن أداء قطاعي الطاقة والخدمات النفطية بشكل كبير في الأسواق المالية العربية.

في هذا الإطار، لم يكن تأثير أسعار النفط على أسواق الأسهم المتقدمة موحداً خلال شهر مايو 2026. في الأسواق المتقدمة التي تتضمن الوزن الأكبر في قطاعات التكنولوجيا والاستهلاك والصناعة استفادت نسبياً من انخفاض تكاليف الطاقة وتراجع الضغوط التضخمية، بينما تأثرت الشركات المدرجة التي تتضمن وزناً أعلى في قطاع الطاقة بانخفاض أسعار النفط، وبالتالي أصبح أثر أسعار النفط على المؤشرات مرتبطاً بتركيبة القطاعات داخل كل سوق، وبقراءة المستثمرين لطبيعة التراجع السعري، سواءً باعتباره عاملًا داعماً لهوامش الأرباح، أو مؤشراً على تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي.

أما في الأسواق الناشئة، فقد بقي أثر أسعار النفط متفاوتاً بين الاقتصادات المصدرة والمستوردة للطاقة. فالأسواق المستوردة استفادت بشكل نسبي من انخفاض الأسعار من خلال تراجع فاتورة الواردات، وتحسن توقعات التضخم، وتخفيف الضغوط على الحسابات الخارجية وأسعار العملات، بما قد يدعم تقييمات الأسهم. في المقابل، قد يضغط انخفاض أسعار النفط على أداء أسواق الأسهم في الاقتصادات المصدرة للطاقة، من خلال تراجع توقعات الإيرادات الحكومية والإنفاق العام وربحية شركات الطاقة والمواد الأساسية. لذلك، يظل أثر النفط على أسهم الأسواق الناشئة مرتبطاً بطبيعة الاقتصاد، وبوزن القطاعات المرتبطة بالطاقة والسلع في المؤشرات.

على صعيد الأسواق المالية العربية، انعكست تطورات أسعار النفط على أداء الأسهم بدرجات متفاوتة، بحسب وزن قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والمواد الأساسية والبنوك في كل سوق. ففي الأسواق المصدرة للنفط، ضغط التراجع الشهري للأسعار على أسهم الطاقة والمواد الأساسية، كما أثر على توقعات المستثمرين بشأن الإيرادات الحكومية والإنفاق العام، وهي عوامل تنعكس بدورها على القطاعات المرتبطة بالنشاط المحلي، خاصةً البنوك والعقارات والخدمات. إلا أن بقاء الأسعار أعلى من مستويات نهاية فبراير 2026 ساعد في الحد من هذا الأثر، وأبقى الصورة الكلية داعمة نسبياً في الأسواق ذات المراكز المالية الأقوى.

أما في الاقتصادات العربية المستوردة للطاقة، فيظهر الأثر على الأسواق بدرجة أكبر عبر القنوات غير المباشرة، مثل تكاليف الاستيراد، والتضخم، وأسعار الفائدة، والإقبال على المخاطر عالمياً. في هذا السياق، قد يمثل تراجع أسعار النفط عاملًا مساعداً عبر تخفيف ضغوط التكلفة، لكنه لا ينعكس بالضرورة مباشرةً على المؤشرات إذا ظلت السيولة محدودة أو أثرت عوامل أخرى، مثل نتائج الشركات، وتغيرات أسعار الفائدة، وتوجهات المستثمرين الأجانب. وبصورة عامة، يظل أثر أسعار النفط على الأسواق المالية العربية في شهر مايو 2026 أحد العوامل المؤثرة في الأداء، وليس محركاً منفرداً لاتجاه المؤشرات.

أثر السياسة النقدية على الأسواق المالية

شهد شهر مايو 2026 استمرار النهج الحذر في توجهات السياسة النقدية العالمية، في ظل بقاء حالة عدم اليقين الجيوسياسي والاقتصادي عند مستويات مرتفعة، واستمرار تأثر توقعات التضخم بتطورات أسعار الطاقة وتكاليف الشحن والتمويل. ووفقاً للبيانات، أبقت البنوك المركزية أسعار الفائدة دون تغيير مقارنةً بمستوياتها السابقة، بما يعكس حذر صانعي السياسة النقدية في الانتقال إلى مسار أكثر وضوحاً من حيث التوجه نحو التيسير أو التشديد.

في الاقتصادات المتقدمة، استقر النطاق المستهدف لسعر الفائدة لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عند 3.50 إلى 3.75 في المائة، كما استقرت أسعار الفائدة الرئيسية في منطقة اليورو، والمملكة المتحدة، واليابان دون تغيير. ويعكس ذلك استمرار الموازنة بين احتواء الضغوط التضخمية من جهة، وتجنب إضافة ضغوط جديدة على النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. وبذلك، بقيت السياسة النقدية في حالة ترقب، دون أن تقدم للأسواق إشارةً واضحةً لاستمرار دورة التيسير النقدي.

انعكس تثبيت أسعار الفائدة على أسواق الأسهم المتقدمة من خلال أثر متوازن. فمن ناحية، ساعد عدم رفع الفائدة مجدداً على الحد من الضغوط البيعية وتخفيف مخاطر إعادة تسعير الشركات المدرجة. ومن ناحية أخرى، أبقى عدم إقرار خفض جديد تكلفة التمويل مرتفعة نسبياً، مما قيّد قدرة الأسهم على تحقيق مكاسب أوسع. لذلك،

ظلت القطاعات الأكثر حساسية للفائدة، مثل العقارات والشركات مرتفعة المديونية وأسهم النمو[3]، أكثر عرضة للضغط، بينما كان أداء الشركات ذات التدفقات النقدية المستقرة والاحتياجات التمويلية الأقل أكثر تماسكاً.

وفي الاقتصادات الناشئة، غلب التثبيت أيضاً على قرارات السياسة النقدية، بما في ذلك اقتصادات ذات أسعار فائدة مرتفعة مثل تركيا، ومصر، وروسيا، والأرجنتين. ويعكس ذلك حرص البنوك المركزية على الحفاظ على الاستقرار النقدي، والحد من الضغوط على أسعار الصرف وتدفقات المحافظ، خاصةً في ظل استمرار حساسية الأسواق الناشئة لمسار الدولار الأمريكي والعوائد العالمية وأسعار الطاقة. وبالنسبة لأسواق الأسهم الناشئة، ساعد تثبيت الفائدة على تقليل عدم اليقين المرتبط بقرارات السياسة النقدية، لكنه لم يكن كافياً لدعم ارتفاع واسع في التقييمات، لأن كلفة التمويل بقيت مرتفعة، بما يؤثر على الاستثمار وأرباح الشركات والطلب المحلي.

وعلى مستوى عدد من الدول العربية، استمرت السياسة النقدية خلال مايو 2026 ضمن إطار يغلب عليه التثبيت والمحافظة على الاستقرار النقدي. ففي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بقيت أسعار الفائدة مستقرة عند مستوياتها السابقة، في ظل ارتباط عدد من العملات الخليجية بالدولار الأمريكي وتأثر السياسة النقدية المحلية بمسار الاحتياطي الفيدرالي. كما استقرت أسعار الفائدة في مصر، والأردن، والمغرب، والعراق عند مستوياتها السابقة، مما يعكس استمرار التركيز على احتواء الضغوط التضخمية، والمحافظة على جاذبية الأصول المحلية، والحد من انتقال الصدمات الخارجية إلى الأسواق المالية.

وانعكس ذلك على الأسواق المالية العربية من خلال بقاء السياسة النقدية عاملًا يحد من ارتفاع أسعار الأسهم، أكثر من كونها عاملًا داعماً للصعود. فاستقرار أسعار الفائدة دون خفض ساعد على تثبيت توقعات المستثمرين بشأن مسار السياسة النقدية، لكنه لم يخفض كلفة التمويل على الشركات بصورة كافية، ولم يوفر دعماً واضحاً للقطاعات الأكثر اعتماداً على الائتمان. لذلك، بقيت قطاعات العقارات والشركات ذات المديونية المرتفعة أكثر حساسية لاستمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة. أما البنوك، فكان الأثر عليها أكثر توازناً، إذ قد تستفيد من بقاء العوائد وهوامش الربحية عند مستويات مرتفعة نسبياً، لكن استمرار أسعار الفائدة المرتفعة قد يقلل قدرة الأفراد والشركات على الاقتراض، ويرفع احتمالات تأخر بعض المقترضين عن السداد.

بناءً على ذلك، لم يكن تثبيت أسعار الفائدة في مايو 2026 عاملًا إيجابياً مباشراً لأسواق الأسهم، لكنه ساعد على الحد من الضغوط الإضافية. فمن جهة، خفف عدم رفع الفائدة مخاوف المستثمرين من زيادة جديدة في تكلفة التمويل. ومن جهة أخرى، فإن عدم خفض الفائدة أبقى كلفة الاقتراض مرتفعة على الشركات، بما حدّ من قدرتها على التوسع ودعم نمو الأرباح. لذلك، ظل أثر السياسة النقدية على الأسواق المالية مرتبطاً بتركيبة القطاعات،

[3] أسهم النمو: أسهم الشركات التي تعتمد تقييماتها بدرجة كبيرة على توقعات نمو الأرباح والإيرادات المستقبلية، وليس على التوزيعات النقدية الحالية، ولذلك تكون أكثر حساسية لارتفاع أسعار الفائدة، لأن ارتفاع تكلفة رأس المال يقلل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلًا.

تحليل أداء أسواق الأوراق المالية العربية

ومستويات السيولة، وأداء أرباح الشركات، واتجاهات المستثمرين الأجانب، إلى جانب تأثير أسعار النفط والتضخم وسعر الصرف.

يوضح الجدول أدناه تحركات أسعار الفائدة لبعض البنوك المركزية المتقدمة والعربية في نهاية شهر مايو 2026:

الدولة	نسبة الفائدة السابقة قبل شهر مايو 2026 (%)	نسبة الفائدة نهاية شهر مايو 2026 (%)	تغير الفائدة نهاية شهر مايو 2026 (نقطة مئوية)
اليابان	0.75	0.75	0.00
المغرب	2.25	2.25	0.00
العراق	5.50	5.50	0.00
الأرجنتين	29.00	29.00	0.00
منطقة اليورو	2.15	2.15	0.00
الصين	3.00	3.00	0.00
الولايات المتحدة الأمريكية	3.75-3.50	3.75-3.50	0.00
الهند	5.25	5.25	0.00
قطر	4.35	4.35	0.00
الكويت	3.50	3.50	0.00
المملكة المتحدة	3.75	3.75	0.00
السعودية	4.25	4.25	0.00
البحرين	4.25	4.25	0.00
عمان	4.25	4.25	0.00
الأردن	5.75	5.75	0.00
الإمارات	3.65	3.65	0.00
تركيا	37.00	37.00	0.00
مصر	19.00	19.00	0.00
روسيا	14.50	14.50	0.00

المصدر: البنوك المركزية العالمية والعربية.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

شهدت **مؤشرات الأسواق المالية العربية** الرئيسية أداءً متبايناً خلال شهر مايو 2026، في ظل تقلب اتجاهات التداول في الأسواق. في هذا الإطار، تصدرت بورصة تونس قائمة الأسواق الصاعدة مسجلةً نمواً بلغ نحو 10.04 في المائة، تلتها سوق دمشق للأوراق المالية بارتفاع قدره 7.99 في المائة، ثم بورصة عمّان بنسبة 3.46 في المائة، والبورصة المصرية بنحو 1.73 في المائة، وبورصة الدار البيضاء بنسبة 1.57 في المائة. كما سجلت بورصات قطر وفلسطين والبحرين ارتفاعاً بنحو 0.64 و0.37 و0.35 في المائة، على التوالي.

في المقابل، شملت التراجعات خلال شهر مايو 2026 ستة أسواق مالية عربية، حيث سجلت بورصة مسقط أعلى التراجعات بنحو 7.32 في المائة، بعد ارتفاعات متتالية خلال الشهرين السابقين، بما يعكس جانباً من عمليات جني الأرباح بعد المكاسب السابقة، إلى جانب ضغوط بيع وتراجع في مستويات السيولة. كما تراجع سوق العراق للأوراق المالية بنحو 2.47 في المائة، والسوق المالية السعودية بنحو 0.98 في المائة، وسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 0.79 في المائة، وبورصة الكويت بنحو 0.51 في المائة، وسوق دبي المالي بنحو 0.15 في المائة. عكس أداء مؤشرات الأسواق المالية العربية خلال شهر مايو 2026 اتجاهاً إيجابياً محدود الاتساع، حيث ارتفعت ثمانية أسواق مقابل تراجع ستة أسواق، مع تركز المكاسب في عدد من الأسواق، وفي مقدمتها تونس ودمشق وعمّان، مقابل ضغوط أوضح في مسقط والعراق. ويشير ذلك إلى أن تحسن الأداء لم يكن واسع النطاق، بل ظل انتقائياً، في ظل تفاعل العوامل الداخلية، وخاصةً السيولة وضغوط البيع وجني الأرباح، بالإضافة إلى عوامل خارجية تمثلت في تراجع أسعار النفط، واستمرار تثبيت أسعار الفائدة، وبقاء تأثير التوترات التجارية والمسارات التفاوضية على الإقبال على المخاطر من قبل المستثمرين.

مؤشرات أداء أسواق المال العربية

السوق المالية	المؤشر	نهاية شهر أبريل 2026	نهاية شهر مايو 2026	نسبة التغير الشهري (%)
بورصة تونس	TUNINDEX	16,057.76	17,669.81	10.04
سوق دمشق للأوراق المالية	DWX	129,293.34	139,618.95	7.99
بورصة عمّان	ASE100	3,932.35	4,068.49	3.46
البورصة المصرية	EGX30	51,760.97	52,658.75	1.73
بورصة الدار البيضاء	MASI	18,583.53	18,874.97	1.57
بورصة قطر	QE	10487.91	10554.96	0.64
بورصة فلسطين	ALQUDS	627.93	630.27	0.37
بورصة البحرين	BHBX	1,972.05	1,979.05	0.35
سوق دبي المالي	DFMGI	5,766.05	5,757.48	-0.15
بورصة الكويت	BK	8,860.36	8,815.12	-0.51
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	FADGI	9,778.76	9,701.92	-0.79
السوق المالية السعودية	TASI	11,187.66	11,077.91	-0.98
سوق العراق للأوراق المالية	ISX60	983.02	958.70	-2.47
بورصة مسقط	MSX30	8,369.48	7,757.21	-7.32

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار أمريكي)

تراجعت القيمة السوقية لأسواق المال العربية خلال شهر مايو 2026 مقارنةً بالشهر السابق بنحو 0.31 في المائة، لتبلغ نحو 4.42 تريليون دولار أمريكي، مقارنةً بنحو 4.43 تريليون دولار أمريكي في نهاية شهر أبريل 2026، بما يعادل انخفاضاً بنحو 13.72 مليار دولار أمريكي. جاء ذلك الانخفاض رغم ارتفاع القيمة السوقية في غالبية البورصات العربية، حيث سجلت إحدى عشرة بورصة عربية ارتفاعاً في قيمتها السوقية خلال نفس الفترة، مقابل تسجيل تراجع في أربع أسواق مالية، مما يشير إلى أن الانخفاض الكلي لم يكن واسع النطاق، بل جاء نتيجة تراجع أسواق ذات وزن نسبي كبير في إجمالي القيمة السوقية العربية.

تصدرت بورصة تونس البورصات العربية من حيث الارتفاع في القيمة السوقية خلال شهر مايو 2026 بنسبة بلغت نحو 8.04 في المائة، تلتها سوق دمشق للأوراق المالية بنسبة 6.41 في المائة، ثم سوق العراق للأوراق المالية بنسبة 4.26 في المائة، وبورصة عمّان بنسبة 3.98 في المائة، وبورصة الدار البيضاء بنسبة 3.51 في المائة. كما شهدت بورصات مصر وقطر والبحرين وفلسطين وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي ارتفاعات تراوحت بين 2.48 و0.05 في المائة.

في المقابل، سجلت بورصة مسقط أكبر تراجع نسبي في القيمة السوقية خلال شهر مايو 2026 بنسبة بلغت نحو 3.54 في المائة، تلتها بورصة بيروت بنسبة 2.85 في المائة، ثم السوق المالية السعودية بنسبة 0.82 في المائة، وبورصة الكويت بنسبة 0.50 في المائة. ويعكس تراجع بورصة مسقط، الذي جاء بعد ارتفاعات سابقة في السوق، ضغوطاً مرتبطة بعمليات جني الأرباح على عدد من الأسهم القيادية، إلى جانب تراجع مستويات السيولة مقارنةً بالشهر السابق.

وفيما يتعلق بمساهمة الأسواق المالية العربية في التغير الشهري للقيمة السوقية الإجمالية، سجلت السوق المالية السعودية أعلى مساهمة سالبة في التغير الكلي، حيث بلغت مساهمتها نحو 0.49 نقطة مئوية من إجمالي التراجع المسجل خلال شهر مايو 2026، نتيجة انخفاض قيمتها السوقية بنحو 21.67 مليار دولار أمريكي. ويعكس ذلك الوزن الكبير للسوق السعودية في إجمالي القيمة السوقية العربية، حيث أدى تراجع عدد من القطاعات إلى الضغط على الأداء العام، وخاصةً قطاعات الإعلام، والنقل، والسلع الاستهلاكية، والرعاية الصحية، والتطبيقات والخدمات التقنية، إلى جانب تراجع عدد من القطاعات الأخرى بدرجات متفاوتة. وفي المقابل، حدّ ارتفاع بعض القطاعات مثل التأمين، والطاقة، والأدوية، والمواد الأساسية، والسلع الرأسمالية، وإنتاج الأغذية، والبنوك من اتساع أثر التراجع، لكنه لم يكن كافياً لتعويض الانخفاض في القيمة السوقية للسوق ككل.

كما ساهمت بورصة الكويت في الضغط على القيمة السوقية الإجمالية، من خلال مساهمة سالبة بلغت نحو 0.02 نقطة مئوية، نتيجة تراجع قيمتها السوقية بنحو 0.87 مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن هذا التراجع كان محدوداً نسبياً، فإن أثره جاء ضمن مجموعة الأسواق ذات الوزن الأكبر، بما عزز الاتجاه السلبي العام للقيمة السوقية العربية خلال الشهر.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

في المقابل، سجلت بورصة الدار البيضاء أعلى مساهمة إيجابية في التغير الكلي بنحو 0.09 نقطة مئوية، نتيجة ارتفاع قيمتها السوقية بنحو 4.07 مليار دولار أمريكي. وجاء هذا الأداء مدعوماً بتحسن القيمة السوقية، وباستمرار الزخم في عدد من القطاعات ذات الصلة بالنشاط المحلي، وخاصةً البنوك، والبناء ومواد البناء، والخدمات المرتبطة بالنقل، إلى جانب القطاعات المستفيدة من تحسن توقعات الاستثمار مثل العقارات والاستثمار. كما ساهمت بورصة عمّان والبورصة المصرية وبورصة قطر بنحو 0.04 نقطة مئوية لكل منهم، فيما بلغت مساهمة بورصة تونس وسوق أبوظبي للأوراق المالية نحو 0.03 نقطة مئوية لكل منهما، وسوق العراق للأوراق المالية نحو 0.02 نقطة مئوية.

يشير تراجع القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال العربية خلال شهر مايو 2026 إلى أن الأداء لم يكن واسع النطاق من حيث الأثر الوزني، رغم ارتفاع القيمة السوقية في غالبية الأسواق. فقد ساهمت مكاسب عدد من الأسواق متوسطة وصغيرة الحجم في تخفيف أثر التراجع، غير أنها لم تكن كافية لتعويض الانخفاض المسجل في الأسواق ذات الوزن النسبي الأكبر، وفي مقدمتها السوق المالية السعودية وبورصة الكويت. كما تأثر الأداء بعوامل داخلية مرتبطة بحركة السيولة، وضغوط البيع، وعمليات جني الأرباح، إلى جانب عوامل خارجية تمثلت في تراجع أسعار النفط، واستمرار تثبيت أسعار الفائدة، وبقاء حالة عدم اليقين المرتبطة بالتوترات التجارية والجيوسياسية.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

القيمة السوقية لأسواق المال العربية (دولار أمريكي)

السوق المالية	نهاية شهر أبريل 2026	نهاية شهر مايو 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية الإجمالية (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
بورصة تونس	14,450,830,565	15,612,541,528	0.03	8.04
سوق دمشق للأوراق المالية	2,081,013,798	2,214,322,498	0.00	6.41
سوق العراق للأوراق المالية	20,096,811,656	20,952,206,689	0.02	4.26
بورصة عمّان	41,367,457,901	43,013,072,909	0.04	3.98
بورصة الدار البيضاء	115,704,299,992	119,769,631,862	0.09	3.51
البورصة المصرية	69,386,358,685	71,108,249,658	0.04	2.48
بورصة قطر	171,485,454,637	173,424,459,477	0.04	1.13
بورصة البحرين	20,293,561,130	20,377,825,340	0.00	0.42
بورصة فلسطين	4,918,813,585	4,931,470,679	0.00	0.26
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	771,120,051,008	772,243,236,325	0.03	0.15
سوق دبي المالي	257,292,958,459	257,424,415,114	0.00	0.05
بورصة الكويت	173,511,861,769	172,641,639,063	-0.02	-0.50
السوق المالية السعودية	2,650,625,072,004	2,628,959,215,873	-0.49	-0.82
بورصة بيروت	18,442,683,493	17,916,439,535	-0.01	-2.85
بورصة مسقط	99,819,568,468	96,285,424,941	-0.08	-3.54
المعدل العام للقيمة السوقية	**4,430,596,797,149**	**4,416,874,151,491**		**-0.31**

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة مساهمة السوق في تغير القيمة السوقية الإجمالية للبورصات العربية

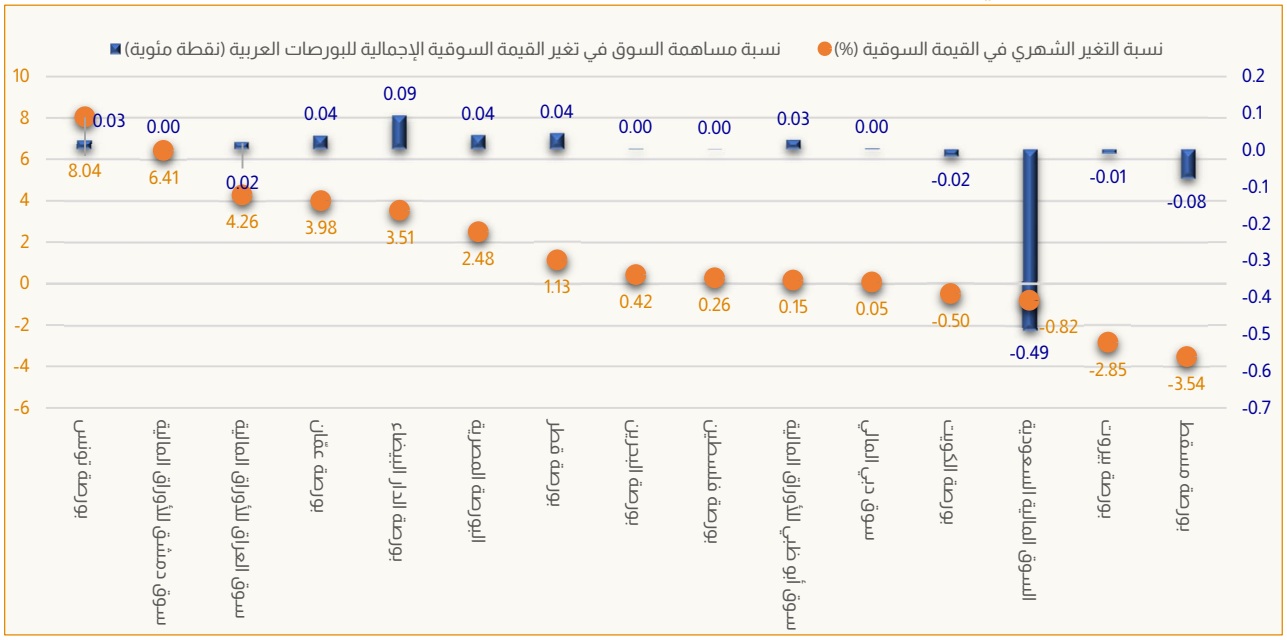

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

قيمة التداولات في أسواق المال العربية (دولار أمريكي)

شهدت قيمة تداولات أسواق المال العربية تراجعاً خلال شهر مايو 2026 مقارنةً بالشهر السابق بنحو 26.42 في المائة، لتبلغ نحو 76.95 مليار دولار أمريكي، مقابل نحو 104.58 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر أبريل 2026، أي بانخفاض بنحو 27.63 مليار دولار أمريكي. ويُعزى ذلك بصورة رئيسية إلى انخفاض مستويات التداول في عدد من الأسواق ذات الوزن النسبي الأكبر في إجمالي قيمة التداول، وخاصةً البورصة المصرية والسوق المالية السعودية، إلى جانب تراجع التداولات في أسواق أبوظبي ودبي ومسقط والكويت وقطر. في هذا السياق، سجلت ثلاثة أسواق مالية عربية فقط ارتفاعاً في قيمة التداولات، مقابل تراجع في اثني عشر سوقاً آخر.

تصدّرت سوق العراق للأوراق المالية الأسواق العربية من حيث الارتفاع النسبي في قيمة التداولات خلال شهر مايو 2026 بنسبة بلغت نحو 572.08 في المائة، مدفوعاً بصفقات كبيرة ومركزة في القطاع المصرفي، خاصةً فيما يتعلق بسهم مصرف القرطاس الإسلامي، تلتها بورصة فلسطين بنسبة 360.04 في المائة، مدعومةً بتركز التداولات في قطاع الاستثمار، خاصةً فيما يتعلق بسهم الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار "أيبك"، ثم بورصة البحرين بنسبة 1.38 في المائة. ورغم الارتفاع الكبير المسجل في سوق العراق للأوراق المالية وبورصة فلسطين، ظل أثرهما على إجمالي قيمة التداولات العربية محدوداً نسبياً، في ضوء انخفاض حجم التداول بها مقارنةً بالأسواق الأكبر حجماً.

في المقابل، سجلت غالبية الأسواق المالية العربية تراجعاً في قيمة التداولات خلال شهر مايو 2026، حيث انخفضت التداولات في بورصة بيروت بنسبة 68.83 في المائة، تلتها بورصة الدار البيضاء بنسبة 59.22 في المائة، ثم بورصة تونس بنسبة 52.83 في المائة، وبورصة مسقط بنسبة 32.01 في المائة، والبورصة المصرية بنسبة 28.73 في المائة، وسوق دمشق للأوراق المالية بنسبة 27.67 في المائة. كما تراجعت قيمة التداولات في السوق المالية السعودية وبورصة قطر وسوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة عمّان وبورصة الكويت بنسب تراوحت بين 27.01 في المائة و12.28 في المائة.

وفيما يتعلق بمساهمة الأسواق المالية العربية في التغير الشهري لقيمة التداول الإجمالية، سجلت البورصة المصرية أكبر مساهمة سلبية في التغير الكلي، حيث بلغت مساهمتها نحو 11.42 نقطة مئوية، نتيجة تراجع قيمة التداولات من نحو 41.58 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر أبريل إلى نحو 29.63 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر مايو 2026. ولا يعكس هذا التراجع بالضرورة ضعفاً في أداء السوق، إذ سجل مؤشرها الرئيسي ارتفاعاً خلال الشهر بنحو 1.73 في المائة، وإنما يشير إلى انخفاض كثافة التداول مقارنةً بالمستويات المرتفعة المسجلة في شهر أبريل، خاصةً مع تراجع قيمة التداول في عدد من قطاعات الأسهم المدرجة، وفي مقدمتها خدمات النقل والشحن، والطاقة والخدمات المساندة، والموارد الأساسية، والاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات، إلى جانب تراجع أقل في قطاعات البنوك، والخدمات المالية غير المصرفية، والعقارات.

تلت البورصة المصرية السوق المالية السعودية بمساهمة سالبة بلغت نحو 8.65 نقطة مئوية، نتيجة تراجع قيمة التداولات من نحو 33.47 مليار دولار أمريكي إلى نحو 24.43 مليار دولار أمريكي. ويعكس ذلك الوزن الكبير للسوق السعودية في إجمالي قيمة التداولات العربية، حيث أدى انخفاض السيولة في سوق ذات وزن مرتفع إلى أثر واضح على الاتجاه العام لقيمة التداولات، رغم أن تراجع مؤشر السوق المالية السعودية خلال الشهر كان محدوداً نسبياً بنحو 0.98 في المائة. كما سجلت أسواق أبوظبي ودبي ومسقط والكويت وقطر والدار البيضاء مساهمات سالبة متفاوتة، مما عزز التراجع العام لقيمة التداولات خلال الشهر.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

في المقابل، كانت المساهمات الإيجابية محدودة، حيث ساهم سوق العراق للأوراق المالية بنحو 0.11 نقطة مئوية، وبورصة فلسطين بنحو 0.04 نقطة مئوية، فيما كان أثر بورصة البحرين شبه محدود على التغير الكلي. ويعكس ذلك أن الارتفاعات النسبية الكبيرة في بعض الأسواق الأقل حجماً لم تكن كافية لتعويض التراجع المسجل في الأسواق ذات الوزن الأكبر في إجمالي قيمة التداولات العربية.

تعكس تطورات قيمة التداولات خلال شهر مايو 2026 انكماشاً واضحاً في مستويات السيولة بين أسواق المال العربية، وليس مجرد تراجع محدود في نشاط التداول. فقد جاء الانخفاض مدفوعاً بتراجع التداولات في الأسواق الأكبر حجماً والأكثر تأثيراً في الإجمالي، خاصةً البورصة المصرية والسوق المالية السعودية، إلى جانب عدد من الأسواق الخليجية. كما يشير ذلك إلى استمرار انتقائية توجه المستثمرين، في ظل تفاعل عوامل داخلية مرتبطة بإعادة تمركز المحافظ، وجني الأرباح، وتراجع كثافة التداول بعد المستويات المرتفعة المسجلة في الشهر السابق، مع عوامل خارجية تمثلت في تراجع أسعار النفط شهرياً، واستمرار تثبيت أسعار الفائدة، وبقاء حالة عدم اليقين المرتبطة بالتوترات التجارية والجيوسياسية.

في هذا الصدد، لا يعكس تراجع قيمة التداولات في أسواق المال العربية خلال شهر مايو 2026 بالضرورة ضعفاً عاماً في أداء المؤشرات الرئيسية، خاصةً مع ارتفاع عدد منها خلال الشهر، بقدر ما يعكس انخفاضاً في عمق السيولة وحجم المشاركة السوقية مقارنةً بشهر أبريل. لذلك، بقي أداء السيولة أكثر ارتباطاً بوزن الأسواق الكبرى وحركة التداول فيها، لا بعدد الأسواق التي سجلت ارتفاعاً أو تراجعاً في مؤشرات الأسعار.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

قيمة التداولات في أسواق المال العربية (دولار أمريكي)

السوق المالية	نهاية شهر أبريل 2026	نهاية شهر مايو 2026	نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول الإجمالية (نقطة مئوية)	نسبة التغير الشهري (%)
سوق العراق للأوراق المالية	20,801,489	139,801,894	0.11	572.08
بورصة فلسطين	11,532,971	53,056,730	0.04	360.04
بورصة البحرين	48,800,947	49,475,698	0.00	1.38
بورصة الكويت	6,910,789,128	6,062,477,949	-0.81	-12.28
بورصة عمّان	487,467,234	397,265,956	-0.09	-18.50
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	7,737,565,319	6,201,769,529	-1.47	-19.85
سوق دبي المالي	5,828,876,958	4,439,115,660	-1.33	-23.84
بورصة قطر	2,911,992,702	2,166,746,725	-0.71	-25.59
السوق المالية السعودية	33,470,749,283	24,428,976,791	-8.65	-27.01
سوق دمشق للأوراق المالية	1,390,991	1,006,142	0.00	-27.67
البورصة المصرية	41,576,517,046	29,629,715,708	-11.42	-28.73
بورصة مسقط	4,003,421,440	2,721,789,330	-1.23	-32.01
بورصة تونس	322,425,310	152,099,127	-0.16	-52.83
بورصة الدار البيضاء	1,234,024,321	503,277,402	-0.70	-59.22
بورصة بيروت	17,486,078	5,450,120	-0.01	-68.83
المعدل العام لقيمة التداول	**104,583,841,216**	**76,952,024,760**		**-26.42**

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

نسبة مساهمة السوق في تغير قيمة التداول الإجمالية للبورصات العربية

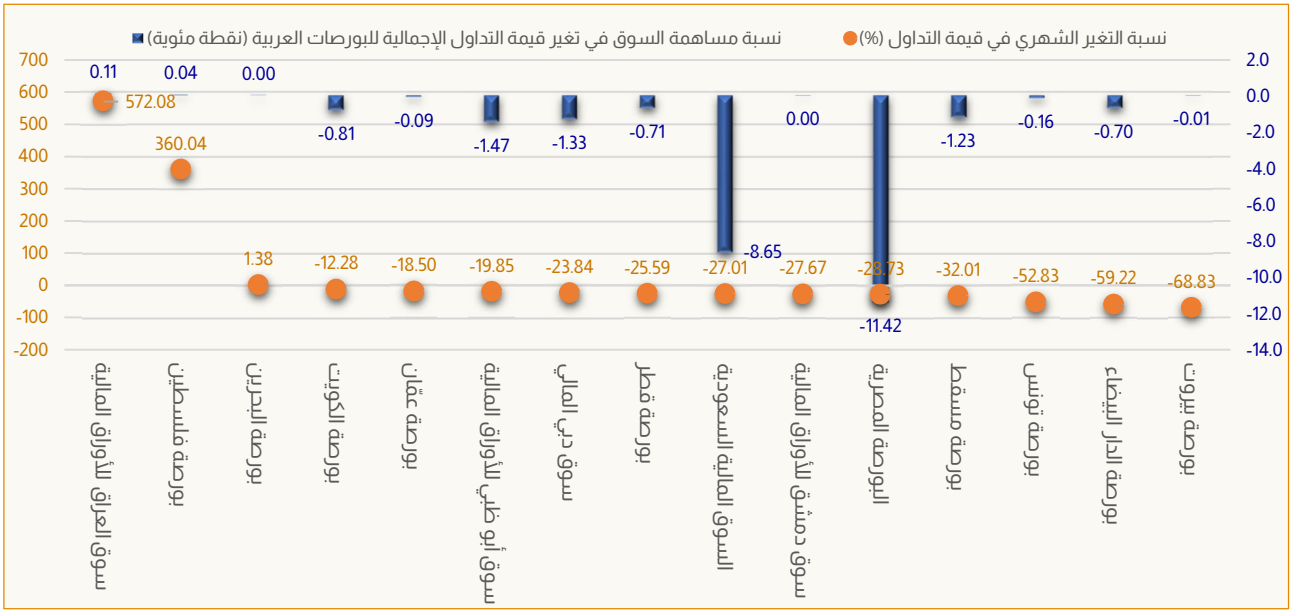

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

أحجام التداول في أسواق المال العربية (ورقة مالية)

شهدت أحجام التداول في أسواق المال العربية تراجعاً خلال شهر مايو 2026، حيث سجلت غالبية البورصات العربية انخفاضاً في عدد الأوراق المالية المتداولة مقارنةً بنهاية شهر أبريل 2026. في هذا السياق، سجلت أربع بورصات عربية فقط ارتفاعاً في أحجام التداول، مقابل تراجع في إحدى عشرة بورصة أخرى، بما يعكس انكماشاً واضحاً في نشاط التداول خلال الشهر.

تصدّرت سوق العراق للأوراق المالية الأسواق العربية من حيث الارتفاع في أحجام التداول خلال شهر مايو 2026 بنسبة بلغت نحو 297.06 في المائة، مدفوعاً بصفقات كبيرة ومركزة في القطاع المصرفي، تلتها بورصة فلسطين بنسبة 115.55 في المائة، مدعومةً بتركز التداولات في عدد محدود من الأسهم ضمن قطاع الاستثمار، ثم بورصة عمّان بنسبة 6.80 في المائة، وبورصة البحرين بنسبة 3.56 في المائة.

في المقابل، سجلت غالبية الأسواق المالية العربية تراجعاً في أحجام التداول خلال الشهر، حيث انخفضت التداولات في بورصة الدار البيضاء بنسبة 75.08 في المائة، تلتها بورصة تونس بنسبة 48.59 في المائة، ثم السوق المالية السعودية بنسبة 37.13 في المائة، وبورصة مسقط بنسبة 35.70 في المائة، وبورصة قطر بنسبة 33.54 في المائة، وبورصة بيروت بنسبة 29.90 في المائة، والبورصة المصرية بنسبة 29.80 في المائة. كما تراجعت أحجام التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وسوق دمشق للأوراق المالية وبورصة الكويت بنسب تراوحت بين 26.84 و8.86 في المائة.

يعكس تراجع أحجام التداول في غالبية الأسواق المالية العربية خلال شهر مايو 2026 انخفاضاً في وتيرة النشاط واتساعاً محدوداً في مستويات السيولة مقارنةً بالشهر السابق، خاصةً في الأسواق الأكبر حجماً والأعلى وزناً في التداول، مثل السوق المالية السعودية، والبورصة المصرية، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، وسوق دبي المالي. وفي المقابل، فإن الارتفاع الكبير المسجل في بعض الأسواق، مثل العراق وفلسطين، لم يكن كافياً لتغيير الاتجاه العام، نظراً لارتباطه بدرجة أكبر بصفقات كبيرة أو تركز التداولات في عدد محدود من الأسهم. وبذلك، عكس أداء أحجام التداول خلال مايو 2026 اتجاهاً انكماشياً عاماً في نشاط التداول في الأسواق العربية، مع استمرار التباين بين الأسواق من حيث عمق السيولة واتساع قاعدة التداول.

مؤشرات تداولات الأسواق المالية العربية

أحجام التداول في أسواق المال العربية (ورقة مالية)

السوق المالية	نهاية شهر أبريل 2026	نهاية شهر مايو 2026	نسبة التغير الشهري (%)
سوق العراق للأوراق المالية	48,605,616,883	192,995,370,357	297.06
بورصة فلسطين	13,290,511	28,647,651	115.55
بورصة عمّان	101,803,995	108,724,671	6.80
بورصة البحرين	61,651,103	63,844,461	3.56
بورصة الكويت	9,006,932,008	8,209,076,004	-8.86
سوق دمشق للأوراق المالية	6,260,289	5,191,958	-17.07
سوق دبي المالي	6,114,223,676	4,568,916,723	-25.27
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	10,455,342,638	7,649,356,356	-26.84
البورصة المصرية	54,704,308,341	38,402,256,982	-29.80
بورصة بيروت	326,058	228,555	-29.90
بورصة قطر	4,305,216,690	2,861,213,242	-33.54
بورصة مسقط	4,793,558,893	3,082,395,848	-35.70
السوق المالية السعودية	6,787,352,507	4,267,021,847	-37.13
بورصة تونس	55,839,293	28,705,595	-48.59
بورصة الدار البيضاء	41,665,357	10,382,041	-75.08

المصدر: الإحصاءات الرسمية لأسواق المال العربية المدرجة.

التغير الشهري في أحجام التداول للبورصات العربية (%)

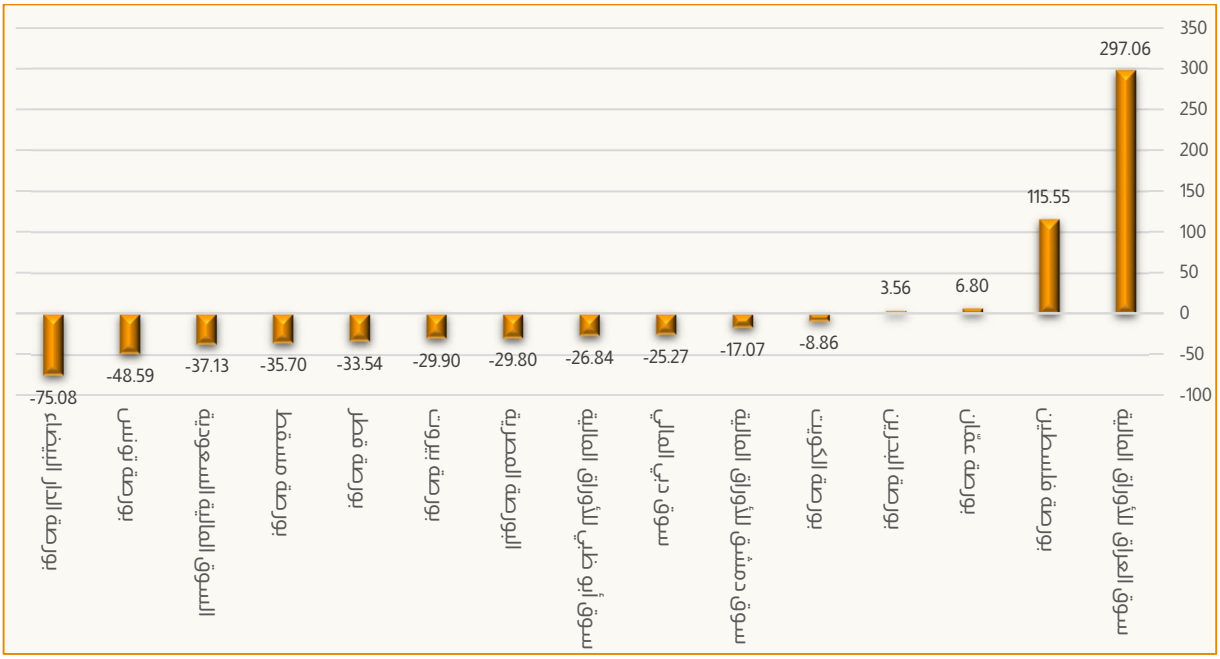

مؤشرات أداء الأسعار المحلية للبورصات العربية مقارنةً مع الأسواق المتقدمة والناشئة

السوق المالية	نسبة التغير الشهري (%) - أبريل 2026
MSCI آسيا	11.92
نيكاي	11.88
بورصة تونس	10.04
ناسداك	8.36
سوق دمشق للأوراق المالية	7.99
مورجان ستانلي	6.76
ستاندرد أند بورز	5.15
بورصة عمّان	3.46
MSCI أوروبا	3.39
داو جونز	2.78
البورصة المصرية	1.73
بورصة الدار البيضاء	1.57
فوتسي	0.92
كاك 40	0.84
بورصة قطر	0.64
بورصة فلسطين	0.37
بورصة البحرين	0.35
صندوق النقد العربي	-0.05
سوق دبي المالي	-0.15
بورصة الكويت	-0.51
سوق أبو ظبي للأوراق المالية	-0.79
السوق المالية السعودية	-0.98
MSCI الدول العربية مركب	-1.13
سوق العراق للأوراق المالية	-2.47
MSCI أمريكا اللاتينية	-4.67
بورصة مسقط	-7.32

المصدر: المواقع الرسمية للبورصات المتقدمة والناشئة والبورصات العربية.

نسبة التغير الشهري في مؤشرات أداء الأسعار المحلية بالبورصات العربية مقارنةً مع الأسواق المتقدمة والناشئة (%)

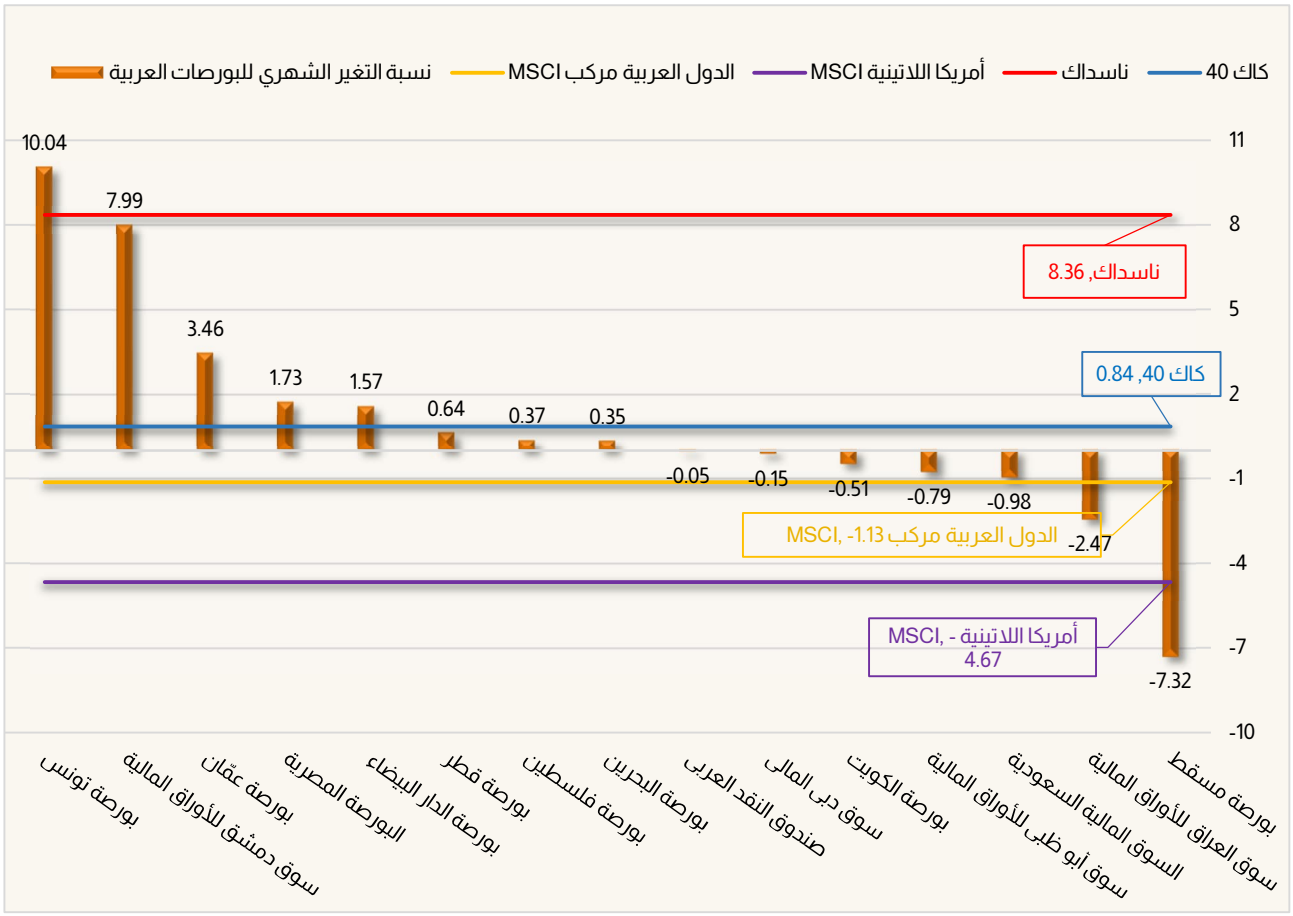

إضاءات على أسواق المال

أمر محدد السعر (Limit Order)

أمر يوجه إلى الوسيط أو نظام التداول لتنفيذ الصفقة بأفضل سعر متاح، مع تحديد حد سعري لا يمكن تجاوزه. في أوامر الشراء، يمثل السعر المحدد الحد الأقصى المقبول للتنفيذ، أما في أوامر البيع فيمثل الحد الأدنى المقبول للتنفيذ. لذلك، لا يتم تنفيذ أمر الشراء بسعر أعلى من السعر المحدد، ولا أمر البيع بسعر أقل منه.

أمر السوق (Market Order)

أمر يوجه إلى الوسيط أو نظام التداول لتنفيذ الصفقة بأفضل سعر متاح في السوق وقت إدخال الأمر. وغالباً ما يتم تنفيذ أوامر السوق مباشرةً إذا كانت هناك أوامر مقابلة متاحة في دفتر الأوامر، إلا أن سعر التنفيذ النهائي قد يختلف بحسب مستويات العرض والطلب المتاحة وقت التنفيذ.

التنفيذ أو الإلغاء (Fill and Kill, FaK)

أمر يتم من خلاله تنفيذ أي كمية متاحة فوراً مقابل الأوامر الموجودة في الجانب المقابل من دفتر الأوامر، على أن يتم إلغاء الكمية المتبقية غير المنفذة مباشرةً. لذلك، يسمح هذا النوع من الأوامر بالتنفيذ الجزئي، لكنه لا يترك أي كمية غير منفذة في دفتر الأوامر.

التنفيذ الكامل أو الإلغاء (Fill or Kill, FoK)

أمر يشترط تنفيذه فوراً وبكامل الكمية المطلوبة، وإلا يتم إلغاؤه بالكامل. ولا يسمح هذا النوع من الأوامر بالتنفيذ الجزئي، لأنه يقوم على مبدأ تنفيذ الكمية كاملة أو عدم تنفيذ الأمر نهائياً.

أمر صالح حتى الإلغاء (Good Till Cancelled, GTC)

أمر شراء أو بيع يبقى سارياً إلى أن يتم تنفيذه أو إلغاؤه، مع خضوعه للحد الأقصى لصلاحية الأمر المحدد في قواعد بورصة الكويت، وهو 90 يوماً. ويستخدم هذا النوع عندما يرغب المستثمر في إبقاء الأمر قائماً لفترة أطول من جلسة تداول واحدة، ما لم يتم تنفيذه أو إلغاؤه قبل انتهاء مدته.

المصدر: بورصة الكويت، معلومات التداول وقواعد السوق.

صـندوق الـنقد الـعربي

ARAB MONETARY FUND

دائرة المشاورات الاقتصادية والتمويل

صندوق النقد العربي

ص. ب. 2818، أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

Website: https://www.amf.org.ae